# Determinants and Geopolitical Capabilities of the State of Switzerland: A study in Geopolitical

Assist. Prof. Qasim Abd Ali Etheeb (Ph.D)
Specialization: Geopolitics
General Directorate of Missan Education
Kasim686888@gmail.com

**DOI:** https://doi.org/10.31973/aj.v1i145.3866

## Abstract

Switzerland is one of the most powerful countries politically and economically. It possesses an important geopolitical in the international balance of power, despite its lack of strength. Therefore, the research deals with the study of the natural and human geopolitical determinants and the natural, economic and political geopolitical capabilities. It is an attempt to identify the nature of the strengths in Switzerland despite the great challenges. The research concludes that the State of Switzerland is able to transform the geopolitical determinants into sources of power, based on the nature of its political system, its adoption of the principle of neutrality and the nature of its society seeking peace and action.

**Key words**: Switzerland, confined site, counties, geopolitics

# المحددات والإمكانات الجيوبولتيكية لدولة سويسرا

## دراسة في الجغرافية السياسية

**أ.م.د قاسم عبد علي عذيب**
**التخصص: الجغرافية السياسية**
**المديرية العامة لتربية ميسان**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

تعد سويسرا من الدول القوية سياسياً واقتصادياً، وتمتلك وزناً جيوبولتيكياً مهماً في ميزان القوى الدولية، على الرغم من افتقارها إلى مقومات القوة، لذا تناول البحث دراسة المحددات الجيوبولتيكة الطبيعية والبشرية، والامكانات الجيوبولتيكية الطبيعية والاقتصادية والسياسية، محاولا الوقوف على طبيعة مقومات القوة في سويسرا على الرغم من التحديات الكبيرة، وتوصل البحث الى أن دولة سويسرا تمكنت من تحويل المحددات الجيوبولتيكية إلى مصادر قوة مستندة في ذلك الى طبيعة نظامها السياسي، واعتمادها مبدأ الحياد وطبيعة مجتمعها الساعي إلى السلم والعمل.

**الكلمات المفتاحية:** سويسرا، الموقع الحبيس، المقاطعات، الجيوبولتيك

**مقدمة:**

عندما ندرس مقومات القوة (الطبيعية والبشرية) لدولة سويسرا، ولاسيما الموقع والموارد الطبيعية، ودراسة سكانها عرقيًا ودينيًا، نجد أنها دولة لو قدر لها أن تكون من دول العالم الثالث لعاشت حالة الفقر ولتفجر فيها الحقد العنصري والديني وتأججت بها الحرب الأهلية، إلا أن سويسرا استطاعت أن تحقق تماسكًا قويًا بوصفها دولة اتحادية نموذجية حضارية متطورة تأخذ بأسباب التكنولوجيا والتطور الكبير.

تعد سويسرا من أكثر دول قارة أوروبا نموًا واستقرارًا، ويظهر فيها أكبر شعور بالمواطنة، وهي دولة مهمة، ليس بمقياس الموقع والمساحة وعدد السكان، بل بنظامها السياسي المتبع، واعتمادها مبدأ الحياد، واحتضانها عددا من المنظمات الإقليمية والدولية، فضلًا عن عن طبيعة مجتمعها الساعي إلى السلم والعمل.

**إشكالية الدراسة:**

تتلخص إشكالية الدراسة بالتساؤلات الآتية:

١- ما المحددات الجيوبولتيكية التي عانت منها سويسرا؟ وهل تمكنت من استثمار مواردها المحدودة جدًا؟

٢- كيف تمكنت سويسرا من تحويل التحديات الجيوبولتيكية إلى إمكانات عظيمة أسهمت في نمو البلد وتطوره سياسيًا واقتصاديًا؟

٣- هل للموقع الجغرافي الحبيس والمحاط بدول قوية سببًا في اعتماد مبدأ الحياد منذ مدة طويلة؟

٤- هل للنظام السياسي المتبع في سويسرا، والمتمثل بمنح المقاطعات والبلديات صلاحيات سياسية واقتصادية واسعة دور في نموها واستقرارها؟

**فرضية الدراسة**

تفترض الدراسة ما يأتي:

١- تعاني سويسرا من محددات جيوبولتيكية طبيعية تتمثل بالموقع، والمساحة، والتضاريس، والمناخ، والموارد الطبيعية. ومحددات بشرية تتمثل بقلة عدد السكان، واللغة، والدين، والعرق، إلا أنها تجاوزت كل هذه المحددات بنجاح كبير.

٢- تمكنت سويسرا من استثمار المقومات الطبيعية والبشرية الموجودة لديها، على ضآلتها، وحولتها إلى قدرات اقتصادية كبيرة في ظل نظام سياسي واقتصادي متطور.

٣- يعد الموقع الجغرافي الحبيس فضلاً عن قلة عدد السكان وصغر المساحة دافعًا قويًا لاتخاذ سويسرا مبدأ الحياد، لكي تجنب بلادها الحروب وويلاتها.

٤- للنظام السياسي المتبع في سويسرا دور مهم في تحقيق تطورها الاقتصادي واستقرارها السياسي.

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى توضيح المحددات والقدرات الجيوبولتيكية في سويسرا ودورها في نموها وتطورها وتحقيق وزنها الجيوبولتيكي، وبيان دور الموقع الجغرافي الحبيس في اعتماد مبدأ الحياد مع دول أوربا والعالم، فضلًا عن دراسة النظام السياسي المتبع الذي يتلاءم ومتطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني في سويسرا.كما تهدف الدراسة إلى استفادة العراق من التجربة السويسرية الرائدة، والبحث عن حلول موضوعية لمعالجة الإشكاليات التي تواجه العمل السياسي في العراق، والحد من تأثير الطائفية السياسية التي تحد من فاعلية صنع السياسة العامة على المستويات كافة.

**حدود الدراسة:**

تحدد الدراسة مكانيًا بحدود دولة سويسرا، أما الحدود الزمانية فتمتد منذ عام (١٢٩١) حيث قيام الاتحاد السويسري إلى عام (٢٠٢٠).

**منهجية الدراسة:**

اقتضت مشكلة الدراسة اللجوء إلى أكثر من منهج لتشخيص المحددات والإمكانات الجيوبولتيكية لدولة سويسرا وتقييمها وتحديد وزنها الجيوبولتيكي، إذ استعمل الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

**هيكلية الدراسة:**

قسمت الدراسة على مبحثين مع مقدمة واستنتاجات، تناول المبحث الأول المحددات الجيوبولتيكية لسويسرا، في حين تناول المبحث الثاني الإمكانات الجيوبولتيكية لها.

**المبحث الأول**

**المحددات الجيوبولتيكية لسويسرا**

**أولاً: المحددات الطبيعية:**

تتأثر الدولة بمجموعة من العوامل الطبيعية مثل: الموقع، والمساحة، والمناخ، والتضاريس والموارد الطبيعية، وهذه العوامل تكسب الدولة مميزات القوة إذا توافرت فيها، وتسبب لها عدداً من المشكلات في حال عدم توافرها، كما أن هذه العوامل تؤدي دورًا كبيرًا في توجيه سياسة الدولة وفي المقومات الاقتصادية لها. وسيقتصر الحديث هنا على تناول العوامل الطبيعية التي تشكل محددات جيوبولتيكية لسويسرا:

**١- الموقع الجغرافي الحبيس:**

الدولة الحبيسة هي ظاهرة جيوبولتيكية في الجغرافية السياسية، ويقصد بها الدولة التي ليس لها اطلالة بحرية، فلموقع الدولة واشرافها على واجهة بحرية أهمية في توجه الدولة السياسي وتتعدد عيوب الموقع القاري الحبيس الذي يحرم الدولة من الاتصال بدول العالم الأخرى غير تلك الدول التي تشاركها الحدود، وتفتقر الدولة الحبيسة إلى عنصر الانفتاح على البحر الذي يمنحها قوة عسكرية واقتصادية كبيرة في زمن الحرب. وعند قياس معدل الدخل القومي وجد أن الدول الحبيسة هي من أقل دول العالم دخلًا، وغالبًا ما تكون الدول الحبيسة رهينة الدول المحيطة بها(حسين،٢٠٠٩،ص١٧٧).

تقع سويسرا في الوسط الجنوبي من دول أوربا الغربية، بين دائرتي عرض (٤٥,٨ - ° 47,8°) شمالًا، وخطي طول (٥,٩°10,4 - °) شرقًا(أبو دولة،٢٠١٨،ص١). ولسويسرا حدود مشتركة تبلغ (١٨٨١) كم مع الدول المجاورة لها، فألمانيا تجاورها من الشمال، وفرنسا من الغرب، وإيطاليا من الجنوب، والنمسا وليختنشتاين من الشرق، وهذه الدول تحيط بدولة سويسرا إحاطة كاملة من الجهات كلها، وليس لها أي منفذ على البحار سواءً الإقليمية منها أو الدولية، وأقرب ميناء بحري لسويسرا هو ميناء مدينة (جنوا) الايطالي الي يبعد عنها (٢٥٠) كم(لواساني،١٩٩١،ص٦٢). خريطة(١)

خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي لسويسرا

(دار النبراس الثقافية، خريطة بلا رقم، ص٥١) .

وبسبب الموقع الحبيس عانت سويسرا من صعوبات الاستيراد والتصدير، ولاسيما في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فضلًا عن العمليات العسكرية التي أدت إلى حدوث شحة في المواد الغذائية الأساسية لديها(شاكر،٢٠١٧،ص٢٢١).

ولما كانت سويسرا تمثل قلب أوروبا فإن تجارتها تقطع مسافات طويلة عبر اليابس، ومن ثم تتكلف نفقات نقل كبيرة؛ لهذا كانت منتجاتها على درجة كبيرة من الدقة والجودة، حتى تستطيع أن تجذب إليها الأسواق العالمية على الرغم من الموقع الحبيس وبعدها عن الموانئ العالمية، ومن جهة أخرى يشكل استيراد المواد الأولية الداخلة في العمليات الصناعية صعوبة كبيرة تشكل تحديا جيوبولتيكيا لها.

**٢- المساحة (الحجم):**

حجم الدولة هو أحد عناصر قوتها الجغرافية الظاهرية، وليس هناك حجم معين يمكن عده الحجم المثالي للدول، غير أنه يمكن القول أن الحجم الصغير للدول هو أحد عوامل ضعفها، ويرى أصحاب الفكر الجيوبولتيكي الدول الصغيرة بأنها كيانات هشة ضعيفة تفتقد إلى مقومات الدفاع عن نفسها لاسيما الدفاع في العمق الاستراتيجي(بهلول،٢٠١٥،ص٨٢).

ومن الناحية النظرية كلما كبرت مساحة الدولة كلما استوعبت عددًا أكبر من السكان وكلما تنوعت مواردها الطبيعية، ويعد عدد السكان والموارد الطبيعية من أهم عناصر التطور السياسي والاقتصادي للدولة، فالدول صغيرة المساحة يصعب وصولها إلى مصاف الدول العظمى، وغالبًا ما تكون تابعة لدول كبرى. فالدول ذات المساحات الواسعة تتنوع فيها المناخات والتربة والمعادن أكثر من احتمالية تنوع هذه العناصر في الدول ذات المساحات الصغيرة، لا شك أن هذا التنوع في الثروات يساعد على الوصول إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الأقاليم المتباينة في الدولة ومن ثم تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي(حسين،١٩٧٦،ص٣٢٦-٣٢٧).

سويسرا واحدة من بين أصغر الدول مساحة في قارة أوروبا، إذ تبلغ مساحتها (٤١,٢٧٧) كم$^2$ وتمتد من الشرق إلى الغرب لمسافة تقرب من (٣٣٠) كم، كما يكون أقصى امتداد لها من الشمال إلى الجنوب حوالي (٢٢٠) كم، ويكون شكلها العام بيضويًا(كريل والسلطان والخفاف،١٩٩٠،ص٢٧٧).

وتبلغ مساحة الأراضي اليابسة (٣٩,٩٩٧) كم$^2$، في حين تغطي المسطحات المائية المتمثلة في الأنهار والبحيرات (١,٢٨٠) كم$^2$، إن الأراضي السويسرية الصالحة للزراعة لا تغطي تبعًا للمناخ الملائم ربع مساحة البلاد، أما الربع الثاني فيتألف من مناطق جبلية ثلجية غير قابلة للزراعة، أما الغابات والمراعي الطبيعية فتشكل الثلث تقريبًا(أبو دولة،٢٠١٨،ص١).

لقد تجاوزت سويسرا مشكلة الموقع الجغرافي الحبيس، وصغر المساحة ،وقلة عدد السكان باتخاذ مبدأ الحياد في علاقاتها الخارجية مع دول العالم وعدم زج بلادها في الحروب، والابتعاد عن محاور التكتل العسكري، وهذا فرض احترام سيادتها من جميع دول اوربا والعالم، وفي الجانب الزراعي عوضت سويسرا صغر المساحة بالاستعمال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة، كما تجاوزت مشكلة ندرة الموارد الطبيعية باعتماد الصناعات عالية الجودة التي تحتاج الى كميات قليلة جدًا من الموارد الطبيعية.

**٣- التضاريس:**

تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والسهول والأنهار في طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة، فكلما كان الاتصال سهلًا وممكنًا زادت درجة التجانس والارتباط بين المواطنين، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب(بهلول،٢٠١٥،ص١٦٤).

إن تضاريس سطح إقليم ما، له أهمية في التقييم السياسي والاقتصادي، وإن الأراضي المنبسطة إذا وقعت في ظروف مناخية ملائمة تكون أفضل بكثير من تلك التي تقع في منطقة جبلية وعرة، إذ تعد التضاريس أكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشارًا وذات صلة بقوة الدولة، ويعد النظام الهيدروغرافي للمنطقة وثيق الصلة بطوبوغرافيتها؛ لأنه المسؤول عن صرف المياه لتلك المنطقة، وعلى هذا النحو يمكن أن ترتبط طرق التوسع، والانتشار الإقليمي، والاستثمار للموارد بمقدار ما يتوافر من تسهيلات تقدمها التضاريس، وإن أي نوع من التضاريس يمكن أن يترك طابعه على المظهر الثقافي، فضلًا عن النمو السياسي(الهيتي،٢٠٠٠،ص٤٢-٤٣).

تتكون الأراضي السويسرية من جبال (الجورا) الجيرية على امتداد حدودها السياسية مع فرنسا بواقع (١١٪) من مساحة البلاد، ومن (الهضبة السويسرية) ذات السطح المتموج والتربة الخصبة التي تغطي نحو (٢٩٪) من مساحتها، أما في وسط سويسرا وجنوبها فتغطي جبال (الألب) نحو (٦٠٪) من مساحتها، وتقطعها أنهار عدة مهمة جداً كنهر الرون ونهر الراين، وتضم جبال الألب أعلى القمم الجبلية كقمة دوفور البالغة نحو (٤٦٣٤) م فوق مستوى سطح البحر بالقرب من الحدود الايطالية، ومن المظاهر الطبوغرافية المهمة في سويسرا وجود نحو (٢٠٠) بحيرة أكبرها بحيرة جنيف(المومني،٢٠٠٦،ص١١٦).

كما يوجد عدد من الممرات الاستراتيجية الموجودة في جبال الألب التي تربط جنوب أوروبا بشمالها عبر سويسرا ومنها ممر سان برنارد وسانت جوثارد الاستراتيجيين(الشواورة،٢٠١٨،ص٣٦٩).

وعلى الرغم من وجود التضاريس المعقدة التي تشكل(٧١%) من مساحة البلاد، إلا أن درجة التجانس والارتباط بين مكونات المجتمع السويسري عالية، بسبب طبيعة المجتمع السويسري، والنظام السياسي القائم على اللامركزية والعدالة الاجتماعية. ومن جانب آخر تمكنت سويسرا من استثمار الجبال في السياحة بشكل كبير جدًا، أما الممرات الجبلية الاستراتيجية فقد استثمرتها في التجارة والنقل بين شمال أوروبا وجنوبها استثمارًا ناجحًا، فضلًا عن الأنهار والبحيرات التي حولتها الى وجهة سياحية مهمة جدًا.

**٤- المناخ:**

يؤدي المناخ دورًا مهما في تحديد قيمة الدولة وأهميتها السياسية، ويحدد المناخ نوع المحاصيل الزراعية، ونوع النشاط البشري، ففي المناطق شديدة البرودة تتجمد التربة مدة من الوقت، مما يقصر مدة الإنبات وبالنتيجة يجعل هذه المناطق غير صالحة للزراعة، كما أن الإنسان في مثل هذه المناطق يعاني من البرودة الشديدة كما في سويسرا، أما الحيوانات فتقتصر على ذلك النوع الذي يتحمل درجات حرارة منخفضة، ويرتبط النبات الطبيعي بالمناخ(عبدالسلام ويونس،٢٠٢١،ص٢٩٧-٢٩٨).

ويعد توفير الغذاء للسكان من أولويات الدولة، والدولة التي يتنوع مناخها يتنوع إنتاجها الغذائي وبالنتيجة ترتفع إنتاجية أفرادها، أما الدول التي يسودها مناخ واحد فيقل التنوع الزراعي فيها والنتيجة يقل الإنتاج الزراعي، مما تتجه نحو الاستيراد من الخارج وهذا في حد ذاته مشكلة جيوبولتيكية.

وفي سويسرا يسود مناخان هما: المعتدل المتوسطي في المناطق الجنوبية من البلاد، والمناخ البارد الرطب المحيطي الذي يسود في المناطق الشمالية، والشتاء بارد في كل أنحاء البلاد حتى في منطقة (المتلاند) التي تتجاوز الأيام التي يحدث فيها الصقيع (٧٠) يومًا في السنة والصيف دافئ في الجنوب، أما كميات التساقط في سويسرا فتتناقص من الغرب إلى الشرق، وتكون الأمطار فجائية في خصائصها في سفوح ظل المطر، وتزداد الأمطار وأشكال التساقط الأخرى على السفوح المواجهة للرياح الشمالية والغربية بشكل كبير، ويعد فصل الشتاء والخريف بمثابة فصلي جفاف، حيث الأراضي مغطاة بالثلوج، ومعظم التساقط الشتوي بشكل ثلوج يصل سمكها حوالي (٧ م) فوق جبال الألب العالية، وتظل فوق الأرض لمدة ستة أشهر تقريبًا، وتسبب غلق بعض الممرات وطرق النقل والسكك الحديدية من تشرين الأول حتى مايس، وتعد المناطق الأكثر ارتفاعًا لسقوط الثلج طوال العام، ويوجد في سويسرا (١٢٠٠) حقل ثلجي وثلاجة في الألب الغربية بصورة خاصة أكبرها ثلاجة (التيش) التي يبلغ طولها (٢٦ كم)(كربل والسلطان والخفاف،١٩٩٠،ص٢٨٢).

هذه الظروف المناخية القاسية تشكل تحديات جيوبولتيكية كبيرة أمام النشاط البشري ولاسيما الزراعة، وتربية الحيوانات، والنقل. إلا أن الشعب السويسري تمكن من مقاومة المناخ القاسي والتغلب على بعض صعوباته، عن طريق زراعة المحاصيل الاستراتيجية التي تتحمل ظروفا مناخية صعبة، واعتماد تربية الأبقار بشكل واسع، والذي شجع بدوره على قيام صناعة منتجات الألبان والشوكولاته. أما في فصل الشتاء القاسي فيتوقف السكان المزارعون عن ممارسة حرفة الزراعة؛ بسبب التحديات المناخية الكبيرة ويتحولون إلى ممارسة حرفة الصناعة ذات الجودة العالية كالساعات.

**٥- الثروة المعدنية ومصادر الطاقة:**

تعد الثروة المعدنية ومصادر الطاقة محور الصراع السياسي والاقتصادي الدائر في العالم لما تتمتع به من مزايا مهمة وعديدة، فهي تضم سلعاً استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب سواء، وتمثل الخامات المعدنية الموجودة في القشرة الأرضية أحد المقومات المهمة لقيام الصناعة والتوسع فيها في أية دولة، إذ تؤدي وفرة الموارد المعدنية وتنوعها إلى خفض تكاليف الإنتاج، وتجنب مخاطر اعتماد الخارج لتوفيرها(توفيق،٢٠١١، ٣٠٣-٣٠٤).

والدولة التي تمتلك ثروات معدنية تجعلها تتمتع بميزات القوة، إذ يؤدي ذلك إلى تطوير اقتصادها، ويمكنها من بناء جيش قوي مسلح تدافع به عن نفسها، وتعد القوى المحركة التي تشمل النفط، والفحم، والغاز الطبيعي، والكهرباء، واليورانيوم عنصراً أساسياً يعتمده التقدم الاقتصادي للدولة؛ لذا تحرص الدول المستوردة للمعادن ومصادر الطاقة من الخارج على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول التي تمونها(الهيتي،٢٠١٣،ص٧٨).

تكاد سويسرا تفتقر تمامًا إلى مصادر الطاقة عدا الطاقة الكهرومائية، كما تفتقر إلى المعادن فإنتاجها من خام الحديد، وفحم الانثراسايت يستخرج بكميات ضئيلة جدًا والمعدن الوحيد الذي يعدن بانتظام هو الملح الصخري الذي يستخرج من وادي الراين(جودة،٢٠٠٣،ص٤٨٥).

إن افتقار سويسرا إلى سائر الثروات المعدنية ومصادر الطاقة قد يثير العجب لدى من يجهل طبيعة سويسرا، ليتساءل كيف تسنى لشعب سويسرا تحقيق كل هذا التقدم الاقتصادي الكبير والمزدهر والمنافس في العالم الغربي منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم، بل وأصبحت سويسرا من الدول الرائدة على صعيد المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي وهي تفتقر إلى الموارد المعدنية ومصادر الطاقة عدا الطاقة الكهربائية، ولم تسع سويسرا في يوم ما إلى استغلال ثروات الشعوب الأخرى تحت عنوان الاستعمار كما فعلت بقية الدول الأوربية الاستعمارية.

**ثانياً: المحددات البشرية:**

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان من ناحيتين، الأولى: الناحية الديموغرافية وتشمل نمو السكان، وعددهم، ونوعهم، وكثافتهم، وتوزيعهم الجغرافي، والثانية: الناحية الاثنوغرافية وتشمل السلالة واللغة، والدين، وتفيد الدراسة الديموغرافية بإعطاء فكرة عن مقدار قوة الدولة وحيويتها وقيمتها في المجال الدولي، أما الدراسة الاثنوغرافية فتعطينا فكرة عن مقدار انسجام السكان وعلاقتهم بغيرهم. وهنا سيختصر الحديث عن بعض المحددات البشرية التي لها علاقة بالبحث.

**١- حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم الجغرافي:**

يعد عامل السكان من عوامل قوة الدولة الجيوبولتيكية المهمة، وتتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة، وللسكان دور كبير في العامل الاقتصادي ولاسيما في العملية الإنتاجية، فضلاً عن ذلك فان الزيادة في عدد السكان له دور في السوق الاستهلاكية وهي الضمان الأكبر لازدهار الإنتاج الوطني(بهلول،٢٠١٥،ص١٦٥).

فلا يقل العامل السكاني أهمية في قوة الدولة عن أي عامل آخر، فالسكان هم الثروة البشرية التي تقيم صرح الدولة ويكونون أعلى قيمة فيها، وتبني الحضارة والمدنية وتنشرها خارج الحدود، فلا يمكن تصور دولة بلا سكان.

بلغ عدد سكان سويسرا حوالي (٧,٧٨٢,٩٠٠) نسمة عام ٢٠٠٩، ارتفع إلى (٨,٢٨٧,٠٠٠) نسمة عام ٢٠١٥، في حين بلغ عام ٢٠٢٠ (٨,٦٣٧,٠٠٠) نسمة، وبلغت نسبة الأجانب في سويسرا ٢١,١٦٪ أي (١,٨٢٨,٤٠٠) نسمة، وهنا يبدو أن الزيادة في عدد السكان طفيفة جدًا ينظر الجدول (١).

يرى الباحث أن سويسرا اعتمدت مبدأ الحياد السياسي وإبعاد الدولة عن الحروب الإقليمية والعالمية تعويضًا عن نقص السكان في تشكيل القوة العسكرية، وفي العملية الإنتاجية يبدو تعويض نقص السكان عبر الدقة، والمهارة، والعمل لساعات طوال، واعتماد الآلة منذ ظهورها، الأمر الذي مكن الشعب السويسري من سد جزء كبير من احتياجاته الزراعية والصناعية وتصدير الفائض عن الحاجة.

جدول(١) عدد سكان سويسرا لسنوات مختلفة

| السنة | 2009 | 2014 | 2015 | 2018 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان/ نسمة | 7782900 | 8211700 | 8287000 | 8594380 | 8637000 |

المصدر: ١) سعد صالح عيسى وزينب جسام مهدي، أثر الصادرات التكنولوجية المتقدمة في النمو الاقتصادي في سويسرا (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٤٤، المجلد ٤، لسنة ٢٠١٨، ص٢٧٠. (٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة

وبلغت الكثافة السكانية لعام ٢٠٢٠ حوالي (٢٠٩) نسمة/كم$^2$ وهي كثافة غير واقعية لوجود مساحات واسعة خالية من السكان، ويقطن إقليم الهضبة حوالي ثلاثة أرباع سكان سويسرا نصفهم يعيشون في المدن التي يزيد تعداد كل منها على عشرة آلاف نسمة(جودة،٢٠٠٣،ص٤٦٥). وهنا يبدو انخفاض الكثافة السكانية من جهة لقلة عدد السكان على الرغم من صغر المساحة، وكذلك تركز السكان في الهضبة السويسرية وهذا أمر غير مرغوب فيه في الجغرافية السياسية.

**٢- اللغة:**

اللغة عنصر مهم في تكوين الدولة، فاللغة وعاء الفكر، وذلك أن وجود وسيلة واحدة للتفاهم بين مواطني الدولة عنصر مهم في انسجام السكان ويصبح هناك نوع من التآلف، ووحدة الفكر للسكان، أما الدول التي تتعدد فيها اللغات فتكون لديها معوقات لدى السكان ويوجد نوع من العزلة النسبية بينهم على الرغم من معيشتهم في بيئة واحدة(زهرة والعلماء،٢٠٠١،ص١٥١-١٥٢). توجد في سويسرا أربع لغات رسمية هي: الألمانية ويتحدث بها (٧٠٪) من السكان، والفرنسية (١٩٪)، والايطالية (١٠٪)، والرومانتشية (١٪) (كربل والسلطان والخفاف،١٩٩٠،ص٢٧٤). ينظر خريطة(٢)

خريطة رقم (٢) توزيع اللغات في سويسرا

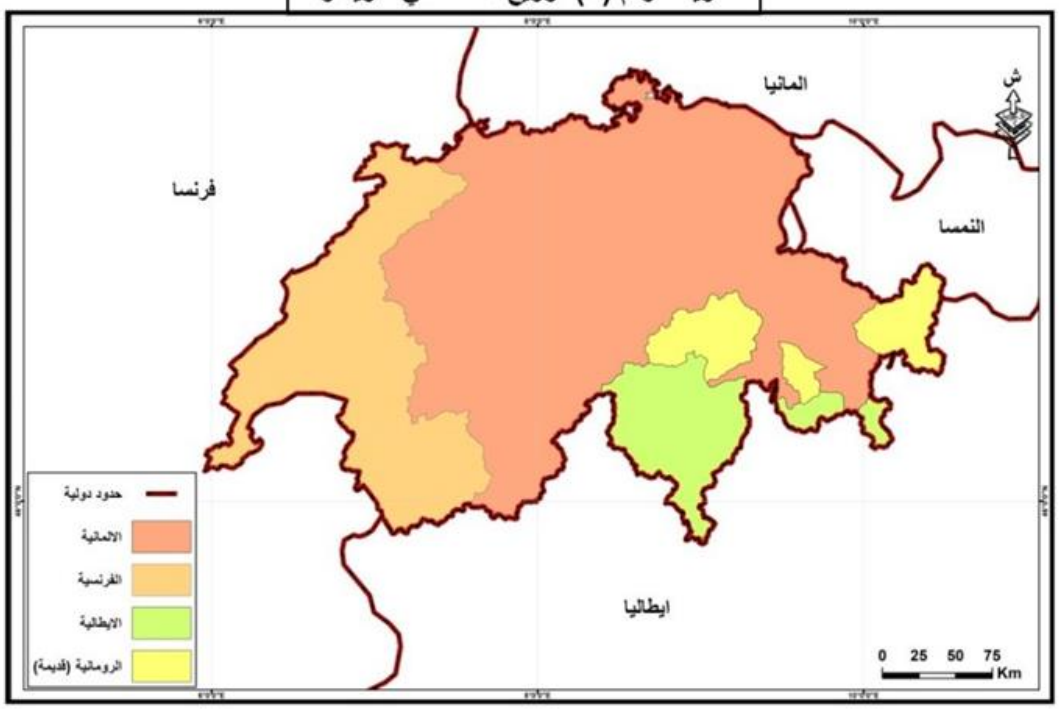


(سعودي، شكل ٩، ص٦٨)

ويشير الدستور السويسري بشأن اللغات الى ما يلي:- (الصفار،رسالة ماجستير،٢٠٠٢،ص٣٤)

١- اللغات الرسمية لسويسرا هي الالمانية والايطالية والفرنسية والرومانتشية.

٢- لكل إقليم أن يحدد اللغة الرسمية له انسجامًا مع الجماعات اللغوية ويحترم التوزيع الإقليمي التقليدي للغات مع الأخذ بالحسبان الأقليات اللغوية الأصلية.

٣- تشجع الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم على التعاطف بين الجماعات اللغوية.

٤- تدعم الحكومة الاتحادية إقليمي جريسونس وتيسينو في لغتهما الرومانتشية والايطالية.

وربما كانت سويسرا من الدول القليلة التي توجد فيها أربع لغات، ومع هذا فإن سكانها يتفقون جميعًا في الرغبة المشتركة في حياة أفضل و الانضواء تحت العلم السويسري. وجميع سكان سويسرا الناطقين باللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانتشية متعصبون للوطن السويسري ؛لأنهم يدركون أن أي نظام سياسي آخر لا يمكن أن يكفل لهم مثل هذا القسط من الحرية والاستقلال والعيش الرغيد، ولم تطالب أيًا من هذه الأقليات اللغوية بالاستقلال والانفصال عن جسد الدولة.

**٣- الديانة:**

كانت الأديان من أكثر العوامل المسببة للحروب باستثناء العامل الاقتصادي، بل كانت الأديان مسؤولة عن أشد الحروب مرارةً وضراوةً باستثناء الحروب الأخيرة، على أن الدين في الوقت الحاضر لم يكن سببًا في قيام الحروب الكبرى في معظم الدول، وذلك ؛لتغلب العوامل الاقتصادية من ناحية، وانتشار التعليم ومبادئ المساواة من ناحية أخرى(سعودي،٢٠٠٣،ص٧٢).

ويعد التجانس الديني لسكان دولة ما حلقة وصل تجمع شتاتها وتوحدها برباط وثيق ويظهرهم كقوة لها شأنها، وهذا ما ترجمته سويسرا إلى الواقع، ففي سويسرا يوجد المذهب الديني الكاثوليكي الروماني بنسبة (٤١,٨٪)، والبروتستانت (٣٥,٥٪) والإسلام (٤,٣٪)، والأرثودكس (١,٨٪)، والمسيحية الأخرى (٠,٤٪) وديانات أخرى (١٪)، وغير معلوم (٤,٣٪)، ولا دين (١١,١٪)(أبو دولة،٢٠١٨،ص٨). نص الدستور السويسري في فصله الأول الفقرة (١٥) على ما يأتي:- (الصفار،٢٠٠٢،ص٣٦)

١- حماية حرية الدين والضمير.

٢- الأشخاص جميعهم لهم حق اختيار دينهم واعتقادهم غير الطائفي الذي يصرح به منفردًا أو مع الآخرين.

٣- الأشخاص جميعهم لهم حق استلام تربية دينية أو الانضمام الى جماعة دينية.

٤- لا يجبر شخص على حماية دينية أو فعل ديني أو المشاركة في تربية دينية.

فقد ضربت سويسرا المثل الأعلى في التسامح الديني، فلم تحصل أية منازعات دينية بين سكانها المتنوعين دينيًا، ولعل الاختلافات الدينية هي التي فرضت على الشعب السويسري التمسك بحرية العقيدة الدينية واحترام معتقدات الآخرين.

**٤- القومية- العرق:**

القومية شعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للوطن؛ لأنهم نبت أرض واحدة ومصالحهم السياسية والاقتصادية واحدة وأمانيهم وآمالهم واحدة، يتأثرون بمؤثرات واحدة، بصرف النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية(جاد الرب،٢٠٠٨،ص١٨٢).

والتركيب القومي أكثر أهمية في الوزن السياسي للدولة من الناحية السلالية، وهنا يجب أن نفرق بين مدلول بعض الألفاظ، فالشعب هو مجموعة الأفراد الذين يعيشون داخل الحدود السياسية لدولة ما ويحملون تبعية هذه الدولة أو جنسيتها على الرغم من تعدد اعراقهم؛ لذلك قد يضم الشعب الواحد أمم أو قوميات وأعراق عدة (سعودي،٢٠٠٣،ص٧٨)، كالشعب السويسري الذي يتكون من العرق الألماني بنسبة (٦٥٪)، والعرق الفرنسي (١٨٪) والعرق الايطالي (١٠٪) والروماني (١٪) وأعراق أخرى بنسبة (٦٪)(أبو دولة،٢٠١٨،ص٧)، إذ إن سويسرا حالة فريدة نضجت سياسياً على مدى (٧٠٠) سنة من المحاولة والخطأ، وهي نموذج لدولة يحيا سكانها في وئام على الرغم من تعددهم العرقي واللغوي والديني؛ لأن المصالح المادية المشتركة هي الأقوى(الديب،٢٠٠٨،ص٥١٩). طغت القومية السويسرية على الأعراق التي يتكون منها المجتمع السويسري؛ لذا توحدت أهدافهم وتطلعاتهم بغض النظر عن الأعراق التي انحدروا منها، فالشعب السويسري متجانس على الرغم من الاختلافات العديدة، ولا يحملون أية تبعية لهذه الدولة أو تلك.

**المبحث الثاني**

**الإمكانات الجيوبولتيكية لسويسرا**

على الرغم من التحديات الجيوبولتيكية العديدة (الطبيعية والبشرية) التي واجهت سويسرا والتي تم الإشارة إليها في المبحث الأول، إلا أنها تمكنت من تحويل هذه التحديات كلها إلى قدرات جيوبولتيكية وحولت المحددات كلها إلى نجاحات هائلة على المستوى السياسي والاقتصادي، ووضعت سويسرا في مصاف الدول المتقدمة. وفي هذا المبحث سيتم تناول الإمكانات الطبيعية والاقتصادية والسياسية التي أسهمت في تطور دولة سويسرا وعلى النحو الآتي:

**أولاً: الإمكانات الجيوبولتيكية الطبيعية:**

على الرغم من الموقع الجغرافي الحبيس لسويسرا، ووقوعها بين دول قوية، إلا أنها استثمرت موقعها في وسط أوروبا كحلقة وصل بين الدول الأوربية من جهة، ووجود الممرات الاستراتيجية في جبال الألب وجبال الجورا كـ(ممر سان برنارد، وسان جوثار) الذين ربطا جنوب أوروبا بشمالها، فقد قيل إن سويسرا هي هبة ممر (سانت جوثارد) والذي كان مصدر رخاء لها لتزايد حركة النقل والتجارة الدولية بين شمال أوروبا وجنوبها عبره(الشواورة،٢٠١٨،ص٣٦٩)؛ لهذا حققت دولة سويسرا مكانة جيوبولتيكية مرموقة بين دول اوربا مستثمرة في ذلك الموقع الجغرافي الحبيس لتحوله من نقطة ضعف إلى عنصر قوة أسهم في رفع مكانتها الجيوبولتيكية.

وعلى الرغم من التضاريس المعقدة لسويسرا والمتمثلة بجبال الألب وجبال الجورا المغطاة بالجليد لمعظم أيام السنة والتي تشكل ٧١٪ من مساحة البلاد ، إلا أن الحكومة السويسرية حولتها إلى مناطق جذب سياحي لسكان أوروبا بشكل خاص والعالم بشكل عام، كما شجعت رياضة تسلق الجبال التي استقطبت آلاف المحبين لهذه الرياضة والتي تعود على الدولة بمردودات مالية كبيرة كجزء من السياحة، أما السفوح المنحدرة فتزرع بالحبوب ولاسيما القمح، في حين تترك السفوح العالية كمراعي طبيعية للأبقار.

أما موقع سويسرا وسط أوروبا فأتاح لها التمتع بالظروف التي تشكل مناخ أوربا عامة، سواء من حيث كثرة الأمطار السنوية أو الرياح القادمة من الجهات الأربع، أو تساقط الجليد الذي يكسو مساحات كبيرة من جبالها(لواساني،١٩٩١،ص٦٤).

أسهم سقوط الأمطار واعتدال المناخ في بعض شهور السنة في تطور الإنتاج الزراعي، كذلك عملت سويسرا على استثمار الجليد المتراكم على الجبال لمعظم أيام السنة، ولاسيما في الشتاء، حيث تمارس الرياضات الشتوية والتي تجذب آلاف الرياضيين من جميع الدول الأوروبية، مما تحقق مردودا ماليا كبيرا لسويسرا. لقد أبدعت سويسرا ،وضربت مثلًا رائعًا في استثمار طبيعتها المعقدة وتحويلها الى قدرات جيوبولتيكية مهمة أسهمت في تطور الدولة بشكل مذهل.

على الرغم من بخل الطبيعة والظروف السياسية والتاريخية على سويسرا بعدم منحها منافذ على البحار، إلا أنها تقف بين أغنى دول العالم من حيث الموارد المائية، ولاسيما البحيرات والأنهار، فالبحيرات التي تعد بالمئات تؤدي دورًا مزدوجًا على صعيد السياحة والملاحة بين المدن السويسرية؛ لهذا لقبت سويسرا بـ(قلعة مياه أوروبا)، فإلى جانب البحيرات رائعة الجمال، جادت عليها الطبيعة بأنهار لها شأنها في القارة الأوروبية، وذلك بفعل المياه الغزيرة التي تنساب من الجبال الشاهقة المكسوة بالثلج في أشهر عديدة من السنة، وأهم هذه

الأنهار هي (نهر الراين، ونهر الرون، ونهر البو، ونهر الاديج، ونهر الآن)، إذ تمتلك سويسرا ٦٪ من مخزون المياه العذبة في أوروبا(لواساني،١٩٩١،ص٦٢).

تؤدي الثروة المائية دورًا بالغ الأهمية في نمو سويسرا الاقتصادي، وتنتشر محطات توليد الطاقة الكهرومائية على امتداد الأودية الرئيسة في جبال الألب وفي جميع المدن الرئيسة الكبيرة والصغيرة، ما ترتب عليه إدخال الصناعة على نطاق واسع(جودة،٢٠٠٣،ص٤٨٥)، لقد طوعت سويسرا معظم الظروف الطبيعية المعقدة من (الموقع، والتضاريس، والمناخ) إلى نجاحات كبيرة أسهمت بشكل كبير في التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، وأسهمت بشكل واضح في رسم الوزن الجيوبولتيكي لسويسرا.

**ثانياً: الإمكانات الجيوبولتيكية الاقتصادية:**

تعد سويسرا أحد أكثر الاقتصادات القومية نموًا في العالم، فعلى الرغم من مساحتها المحدودة، وعدم توافر المواد الخام بأرضها، إلا أنها تشهد نجاحًا اقتصاديًا مرموقًا في معظم المجالات الاقتصادية ولاسيما في المجالين الصناعي والمالي الذين أسهما في تطور القدرات الجيوبولتيكية لها وعلى النحو الآتي:

**١- الزراعة والغابات:**

إن اقتصاد سويسرا وثيق الصلة بالزراعة على الرغم من صغر المساحات الصالحة لها، وتغطي الزراعة (٤٥٪) من حاجة البلاد من المحاصيل الزراعية الأساسية كالقمح ،والبطاطا ،وبنجر السكر، والتبغ، والشعير، وأنواع الفاكهة التي يتجه قسم كبير منها نحو التصنيع، فضلا عن الخضروات التي تبلغ مساحتها (٤٠٠٠) هكتار، ويعمل في الزراعة ٦% من السكان، ولكن بفعل دعم الدولة تحولت مزارع الفلاحين الى مؤسسات للإنتاج تدار بطرائق علمية. ويشجع المناخ على تربية الأبقار، وتزداد هذه المهنة في كل جهات سويسرا، وتغطي الغابات والحشائش مساحات شاسعة من سويسرا تصل إلى ثلث أراضي الدولة، وتؤدي دورًا في تنظيم حركة الماء والهواء ،ومنع التلوث ،وانهيار الثلوج والصخور الجبلية، كما تعد عنصرًا إيجابيًا في الجذب السياحي إلى جانب كونها أحد مصادر الثروة الخشبية(لواساني،١٩٩١،ص٦٤).

ويعد هذا الأمر بحد ذاته نجاحًا جيوبولتيكيًا كبيرًا للأقتصاد السويسري، إذ إن توفير ٤٥% من المنتجات الزراعية المهمة بهذه الظروف المناخية الصعبة، وصغر المساحات الصالحة للزراعة تحدي كبير للظروف الطبيعية، ويعكس اصرار المزارع السويسري على النجاح في ظل هذه الظروف.

**٢- الصناعة:**

تعد سويسرا دولة خالية من أية مواد خام تحتاجها الصناعة، فيما عدا كميات قليلة من خامات الحديد، وفحم الانثراسايت، والملح الصخري، ومع ذلك فقد استطاعت أن تتقدم وبدرجة كبيرة في الصناعات التعدينية، وصناعة المنسوجات، والساعات المختلفة، والصناعات الكيمياوية، وذلك؛ لامتلاكها ثروة علمية، فهي واحدة من أفضل الأنظمة التربوية في العالم، فالعلم أهم مصادرها الجيوبولتيكية المهمة. ويعتمد النشاط الصناعي اعتمادًا كليًا الطاقة الكهرومائية، والمواد الخام المستوردة، لذا يمكن للبضائع العالية الجودة أن تجعل الصناعة اقتصادية فيها، ولقد أنشئت لهذا السبب مدارس تكنولوجية متعددة ؛لرفع كفاءة العمال ومهاراتهم، إذ يعمل نصف سكان سويسرا بالصناعة التي تتوزع في أنحائها كافة، أما الصناعات الكبيرة فتتركز في إقليم الهضبة(كربل والسلطان والخفاف،١٩٩٠،ص٢٨٥)، وتأخذ الصناعة السويسرية مسارًا خاصًا ناتجا من غياب المواد الخام الأولية ، والتي تستوردها من مناطق بعيدة تحتاج إلى رحلة عبر القارة للوصول إليها، وهذا تحدي جيوبولتيكي لها حولته الى نجاح اقتصادي كبير أسهم في تطور الصناعات السويسرية وتفوقها في النوع والكم.

**٣- التجارة:**

وسعت سياسة التصنيع في سويسرا النشاط التجاري خارج حدودها، وزادت من علاقاتها التجارية والمالية مع عدد من دول العالم؛ لأن التجارة مع الدول الأجنبية أمر أساسي للاقتصاد السويسري، وأهم منتجات التصدير السويسرية هي (المكائن، والمنتجات الكيميائية، والصيدلية، والساعات، ومعدات القياس، والآلات، والمعدات التقنية)، وتتجه التجارة السويسرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ودول السوق الأوروبية المشتركة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، ودول الخليج العربي، والشرق الاوسط، وهناك تقدم على جبهة المحيط الهادي، وتستورد سويسرا (البترول، ومنتجات الحديد والصلب، والمواد الغذائية، والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، والسيارات)، ويعد اقتصاد سويسرا أكثر قدرة على المنافسة في العالم(عيسى ومهدي،٢٠١٨،ص٢٧١)، وتشكل التجارة الخارجية نسبة(٤٠,٧%) من إجمالي الدخل القومي السويسري، وتستورد (٤٤,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب نجاح الصادرات السويسرية الى النوعية، والانفتاح، والتخصص، والدقة، والقدرة على احتلال الأسواق العالمية بغزارة إنتاجها. (الصفار،٢٠٠٢،ص٤٦-٤٧) ينظر الجدول (٢)

جدول (٢) صادرات التكنولوجيا المتقدمة في سويسرا (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)

| السنة | الصادرات مليون دولار | معدل النمو السنوي٪ | معدل النمو السنوي المركب٪ | السنة | الصادرات مليون دولار | معدل النمو السنوي٪ | معدل النمو السنوي المركب٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 23085,16 | – | 6,66 | 2010 | 42679,71 | 8,6 | 6,66 |
| 2004 | 26652,82 | 15,5 | | 2011 | 50124,29 | 17,4 | |
| 2005 | 28272,67 | 6,1 | | 2012 | 50098,54 | 0,05– | |
| 2006 | 31113,89 | 10 | | 2013 | 53294,08 | 6,4 | |
| 2007 | 35285,03 | 13,4 | | 2014 | 55906,71 | 4,9 | |
| 2008 | 42508,22 | 20,5 | | 2015 | 53257,66 | 4,7– | |
| 2009 | 39308,61 | 7,5– | | 2016 | 54886,91 | 3,1 | |

المصدر: سعد صالح عيسى وزينب جسام مهدي، مصدر سابق، جدول (٢)، ص٢٧٢

من الجدول (٢) نجد أن صادرات التكنولوجيا المتقدمة في سويسرا بلغت عام ٢٠٠٣ حوالي (٢٣٠٨٥,١٦) مليون دولار، ارتفعت إلى (٥٥٩٠٦,٧١) مليون دولار، إذ وصلت إلى أعلى حد لها عام (٢٠١٤)، في حين انخفضت عام (٢٠١٦)، إلى (٥٤٨٨٦,٩١) مليون دولار. كما تبدو أهمية العلاقات التجارية السويسرية في تعزيز العلاقات السياسية مع الكثير من دول العالم، فضلًا عن التنوع الكبير في اتجاهات الصادرات والواردات الذي يعزو الى استقرار العلاقات السياسية بين سويسرا ودول العالم مما أسهم في تعزيز مكانتها الجيوبولتيكية على الصعيد العالميعلى الرغم من افتقارها مقومات القوة.

**٤– السياحة:**

السياحة عنصر مهم في الحياة الاقتصادية السويسرية، نظرًا لما ينفقه السواح الأجانب ويشكل إلى جانب ما يودعون في البنوك السويسرية (٧٪) من الدخل القومي ويضم هذا القطاع عددًا كبيرًا من الموظفين والعمال. ويزور سويسرا كل عام عدد كبير جدًا من الأجانب، ولاسيما من الألمان لأغراض مختلفة، منها: وجود المنظمات الدولية ،أو لغرض العلاج أو التمتع بالسياحة والمناظر الطبيعية الخلابة، أو تسلق الجبال، أو ممارسة الرياضات الشتوية(كربل والسلطان والخفاف،١٩٩٠،ص٢٨٧).ويعد قطاع السياحة السويسرية في غاية التطور ؛لأنها تجيد فن صناعة السياحة، إذ سخرت كل ما هو ممكن للأغراض السياحية مهما بلغت تعقيدات الطبيعة أو قساوة المناخ.

**٥- النقل والمواصلات:**

تعد طرق النقل والمواصلات البرية والمائية والجوية عصب الحياة في سويسرا، كما تؤدي دورًا بالغ الأهمية في قارة أوروبا؛ بسبب الموقع الجغرافي لها، والذي يقع في قلب القارة الأوروبية، فطرق المواصلات السويسرية هي الجسر الذي يربط شرق القارة الأوروبية بغربها وشمالها بجنوبها مستثمرة في ذلك الممرات الجبلية، واستطاعت سويسرا إنشاء شبكة طرق برية غاية في الجمال والجودة، والتي حققت فوائد اقتصادية كبيرة من حيث تسيير حركة النقل الداخلي والترانزيت الخارجي، كذلك لسكك الحديد في سويسرا دور مهم في وصل أوربا بعضها ببعضها الآخر، فضلًا عن دورها الداخلي في النقل، إذ تبلغ أطوال السكك الحديدية في سويسرا (٦٦٠٠) كم، أما الملاحة في البحيرات فهي ذات مصدر دخل سياحي مهم، في حين تشكل الملاحة في نهر الراين أهمية استراتيجية؛ لأنه السبيل الوحيد الذي يربط سويسرا بالبحار مما له دور إيجابي في اقتصاد البلاد، وتهتم سويسرا بالملاحة البحرية على الرغم من أنها دولة حبيسة، فهي تمتلك اسطولًا بحريًا تجاريًا مهمًا يستعمل الموانئ الفرنسية والايطالية، واحتلت شركة الطيران السويسري مكانة مرموقة على مستوى العالم، إذ يشير ميزانها التجاري إلى أرباح إيجابية منذ سنوات من دون أي عجز، كما تعد سويسرا ملتقى لطرق النقل الجوي في أوروبا والعالم(لواساني،١٩٩١،ص١٦٤-١٧٠).

يبدو مما تقدم أن سويسرا تمكنت من تحويل الموقع الجغرافي الحبيس إلى موقع استراتيجي مهم في أوروبا، كونه يربط جهات القارة المختلفة مع بعضها بشبكة من طرق النقل المختلفة، بل أصبحت سويسرا عقدة للنقل البري والجوي في أوروبا، الأمر الذي انعكس على واقعها السياسي والاقتصادي بشكل إيجابي، وأسهم في احترام حيادها مع الدول بل ألزم واقع سويسرا هذه الدول الأوروبية الحفاظ عليها لما تشكله من أهمية جيوبولتيكية لها.

**٦- البنوك:**

لمع نجم البنوك السويسرية لأسباب عديدة، منها: طبيعة المجتمع السويسري المتمثلة في الميل نحو التوفير والتحسب للمستقبل، وعامل الاستقرار ،والأمن العام منقطع النظير، إلى جانب الحياد السياسي على صعيد العلاقات الخارجية، مما شجع الرساميل والأموال الأجنبية على الاتجاه إلى سوق المال في سويسرا، فضلاً عن عمق التجارب والخبرة في العمليات البنكية والمالية، لنشاط السويسريين في المجال المصرفي، فضلًا عن صرامة (نظام سرية البنوك) التي يضمنها القانون، والذي تعود جذوره إلى لجوء الرساميل الأجنبية الفارة من الاضطهاد السياسي والديني، وهكذا وصل عدد البنوك وشركات الاستثمار العاملة في سويسرا إلى ما يزيد على (٦٠٠) منها (٩٠) بنكًا أجنبيًا، كما توجد في سويسرا أسواق بورصة هائلة تعد مؤشرًا لحركة التجارة والأموال(لواساني،١٩٩١،ص١٦٢-١٦٣).

**٧- المهارة في العمل:**

انكب المواطن السويسري منذ مطلع تاريخه على العمل الذي أصبح مع تقادم الزمن طبيعة ثابتة لديه، واتجه نحو الآلة بمجرد ظهورها، واستثمرها في التصنيع والعمل على تطويرها، فتحرى رموز العلم والتقنية، وحول بلاده في أقل من قرن إلى دولة ذات منفعة اقتصادية تنافس الدول الصناعية الكبرى في العالم، حتى أصبحت المنتجات السويسرية تقف على درجة عظيمة من الدقة والجودة، وساعدها في ذلك نبوغ أبنائها لاهتمامهم بالتعليم، وقد تخصصت سويسرا في الصناعات الدقيقة كصناعة الساعات والتطريز، وهي صناعات لا تحتاج إلا لقدر ضئيل من المواد الخام ولكنها تحتاج إلى ذروة المهارة وهي متوافرة في الفرد السويسري، وقيمة هذه السلع مرتفعة وذات شهرة عالمية(جودة،٢٠٠٣،ص٤٧٢).

من الواضح جدًا أن دور المجتمع السويسري مؤثر بشكل ايجابي، وذو أهمية كبيرة في تطور البلاد وتقدمها السياسي والاقتصادي، لما يمتلكه من قدرات وخبرات إنتاجية ومهارات معرفية كبيرة، أسهمت في تطور الانتاج، وعززت مكانة سويسرا في المحافل الدولية،على الرغم من المحددات الجيوبولتيكية العديدة.

من الإمكانات التي تم تناولها يتضح أن سويسرا هي الدولة التاسعة عشر كأكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وتقف في التسلسل (٣٦) في تعادل القوة الشرائية، وبلغ إجمالي الناتج المحلي (٦٤٦,٢) مليار دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٥٤,٨٠٠) دولار، وبلغ النمو الاقتصادي لدولة سويسرا (٢٪)، أما نسبة البطالة فهي متدنية جدًا وتبلغ (٣,٢٪)، وهذه المعطيات انعكست على نسبة التضخم فكانت (٠,٤٪)، وبلغ الدين الخارجي لصالح سويسرا بمقدار (١,٥٤٤) ترليون دولار(أبو دولة، ٢٠١٨،ص٢) .

**ثالثًا: الإمكانات الجيوبولتيكية السياسية**

**١- أصل الدولة السويسرية ونشأتها:**

يعد الشعب الهلفيتي أول سكان سويسرا المعروفين تاريخيًا، وهم قبائل هندو – جرمانية استقروا في سويسرا في القرن الخامس قبل الميلاد، وفي القرون الوسطى كانت جزءًا من الامبراطورية الرومانية، ثم احتوتها إمبراطورية شارلمان، وحين توفي (شرلمان) وقسمت امبراطوريته أصبحت سويسرا جزءا من مملكة لوثرنجيا، ثم آلت إلى إمبراطورية آل هبسبورج، وفي أواخر القرن الثالث عشر أي عام (١٢٩١م) ثارت بعض المقاطعات السويسرية ضد حكم هابسبورج وأعلنت استقلالها ،وهذه المقاطعات هي (أوري، وشفيتس، وأونتر فالدين)، ووقعت هذه المقاطعات الثلاث وثيقة (اتحاد أبدي)، ومن ثم انضمت إليه المقاطعات الشمالية التي تتكلم باللغة الألمانية، ومن بعدها المقاطعات التي يتكلم سكانها الفرنسية، ثم

الايطالية، وقد فشلت كل المحاولات لغزو هذه المقاطعات وإخضاعها ، وفي عام ١٦٤٨م تم الاعتراف باستقلال الدولة السويسرية، ومنذ ذلك التاريخ بقيت حرة مستقلة ومحايدة باستثناء بضع سنين خضعت خلالها لإمبراطورية نابليون الفرنسية، وبسبب حيادها الذي أقرته وضمنته معاهدة فيينا عام ١٨١٥م، أصبحت سويسرا مقرا لعدد من الهيئات والمنظمات الدولية(جودة،٢٠٠٣،ص٤٦١) كما سنرى لاحقًا.

**٢- المؤسسات السياسية في سويسرا:**

يتكون النظام السياسي السويسري من حكومة الجمعية الاتحادية (البرلمان) وهو سلطة تشريعية ورقابية، في حين يمارس الوظيفة التنفيذية (المجلس الاتحادي)، كما تمارس الوظيفة القضائية المحكمة الاتحادية وعلى النحو الآتي:-

**أ- السلطة التشريعية:**

**تتكون السلطة التشريعية من:**

- **الجمعية الاتحادية:**

يعرف البرلمان الاتحادي السويسري باسم الجمعية الفيدرالية أو الاتحادية، وهذه الجمعية بحكم الدستور السويسري لها السلطة العليا في البلاد، وتتكون الجمعية الاتحادية من مجلس الشعب ومجلس المقاطعات ولكل من المجلسين اختصاصات متساوية.

- **مجلس الشعب:**

يمثل هذا المجلس الشعب السويسري على أساس نائب واحد لكل (٢٥٠٠٠) مواطن، وأعضاء هذا المجلس يتم انتخابهم من الشعب مباشرةً طبقًا لنظام التمثيل النسبي كل أربع سنوات، على أن يكون لكل مقاطعة نائب واحد على الأقل، ويشترط لعضوية مجلس الشعب أن يكون المرشح سويسري الجنسية، ومتمتعًا بالحقوق السياسية، وبالغًا إحدى وعشرين سنة، ويتكون مجلس الشعب من (٢٠٠) عضو(الدباغ،٢٠١١،ص٥٧٢).

- **مجلس المقاطعات (الكانتونات):**

يتم تشكيل مجلس المقاطعات على أساس المساواة في تمثيل المقاطعات، إذ يمثل كل مقاطعة عضوان ، ونصف المقاطعة عضو واحد، ويجري انتخابهم بموجب القوانين الخاصة بكل مقاطعة، فقد نص الدستور السويسري لعام ١٩٩٩ على أن تضع المقاطعات التشريعات المتعلقة بانتخاب ممثليها في مجلس المقاطعات، ويتكون هذا المجلس من (٤٦) عضوًا ،وقد نص الدستور السويسري لعام ١٩٩٩ على أن يجتمع مجلس الشعب ومجلس المقاطعات في جلسة دورية، كما نص الدستور على أن كل من مجلس الشعب ومجلس المقاطعات ينتخب من بين أعضائه رئيسًا أو رئيسة لمدة عام، وكذلك نائبيهما الأول والثاني، ولا يجوز انتخابهم في العام التالي(البديري،٢٠١٤،ص٨٣).

ويجتمع مجلس البرلمان (الشعب والمقاطعات)، مرات عدة في السنة ولدورات وأسابيع عدة، من أجل تشكيل لجان برلمانية بعضها يختص بمهام تشريعية والآخر بمهام رقابية، وعضو البرلمان يكون دوامه جزئيا، وهذا يعني أن عضو البرلمان قد يجمع بين وظيفتين أو أكثر مما يجعله أقرب إلى الناخبين، ويكتسب المجلسان الحقوق والأهمية نفسها(علي،٢٠١١،ص٣٤).

**ب- السلطة التنفيذية:**

**وتتكون من:**

- **المجلس الاتحادي:**

يمثل المجلس الاتحادي الحكومة التنفيذية، والذي ينبثق عن الجمعية الاتحادية، ويتألف من سبعة أعضاء يطلق على كل منهم لقب مستشار، تنتخبهم السلطة التشريعية الفدرالية السويسرية (المجلسين معًا) لمدة أربع سنوات، ففي كل مرحلة تشريعية يجتمع البرلمان الجديد لانتخاب أعضاء الحكومة السبع، وكل عضو من أعضاء (المجلس الاتحادي السبعة) يأخذ دور وزير ورئيس وزراء ورئيس الدولة الفيدرالية بالتناوب، ويجري تقاسم مهام الوزارات بينهم، كما يتم تناوب الرئاسات بينهم، إذ تقوم الجمعية الاتحادية بانتخاب أحد أعضاء المجلس الاتحادي ليكون رئيسًا للدولة ولمدة سنة واحدة لا تقبل التجديد، والوزارات السبع التي يديرها (المجلس الاتحادي) هي: (الوزارات الخارجية والداخلية، والعدل والشرطة، والدفاع، والمالية والاقتصاد العام، والنقل والمواصلات والطاقة)، ويقوم المجلس الاتحادي بتطبيق القوانين التي يشرعها البرلمان الفيدرالي، ويدير الشؤون المالية، ويقترح الميزانية الاتحادية، ويعين الموظفين الاتحاديين بصفته مجلس الوزراء(خلف وصالح،٢٠١٩، ١٠-١١).

- **الحكومات المحلية للمقاطعات (الكانتونات):**

تمثل الحكومات المحلية للمقاطعات محور النظام السياسي السويسري، الذي يعتمد مبدأ الحكم الذاتي أساسا لتشكيله، لكن شكل الحكومات المحلية يختلف في بعض الولايات عن بعضها الآخر، إلا أن معظمها يشترك في كونه يضم مجلسا تشريعيا منتخبا ومجلسا تنفيذيا، وهناك ولايات أو مقاطعات صغيرة تعتمد شكلًا حكوميًا يعرف بـ(مجتمع القرية)، إذ يتم البت في الأمور بطريقة بسيطة عبر جمعية عامة لكل الناخبين، وتتكون كل مقاطعة (كانتون) من عدد من المجالس البلدية (الكومونات) والتي بلغ عددها (٢٩٠٠) مجلس بلدي على مستوى الدولة تتمتع جميعها باستقلالية إدارية واسعة، وهذه المجالس منتخبة وتمارس سلطات واسعة مثل :منح الجنسية، وتحصيل الضرائب، وصيانة الطرق والجسور، وتوفير الماء والكهرباء، وإدارة المدارس الابتدائية والثانوية، وتوفير خدمات الأمن والإطفاء(علي،٢٠١١،ص٣٥).

**جـ- السلطة القضائية:**

هي الهيئة المنوط بها تفسير القانون وتطبيقه، وتتمثل هذه السلطة بالقضاة وأعضاء النيابة ومعاونيهم من المحامين وتتكون السلطة القضائية من محكمتين هما:

- **المحكمة الفيدرالية (المحكمة العليا):**

ومقرها لوزان، وتعد المحكمة الاتحادية الهيئة القضائية العليا في الاتحاد السويسري وتتكون من (٣٠) قاضيًا و(١٥) مساعدين لهم جميعهم ،تنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة ست سنوات، وتكون هذه المدة قابلة للتجديد من دون انقطاع، وشروط الترشيح للمحكمة الاتحادية هي الشروط نفسها الواجب توافرها في انتخاب أعضاء مجلس الشعب، بشرط أن لا يكون المرشح عضوًا في الجمعية الاتحادية أو المجلس الاتحادي، وقد جرت العادة بأن ينتخب أعضاء هذه المحكمة من المحامين المتمرسين، وأهم صلاحيات المحكمة الاتحادية تتمثل بالدعاوى الخاصة بخرق القانون الاتحادي، والقانون الدولي، وكذلك القانون الذي يحكم علاقات المقاطعات فيما بينها، وقانون استقلال البلديات(خلف وصالح،٢٠١٩، ١٣-١٤).

- **محكمة التأمين (المحكمة الاتحادية):**

ومقرها مدينة لوتسيرين، ومكونة من (٧) أعضاء إلى جانب (٨) نواب قضاة، وقد أسست هذه المحكمة عام ١٩١٧م، وهي تفصل في كل الدعاوى الخاصة بالتأمين الاجتماعي والعسكري، والعجز، والحوادث، والمرض وغيرها، ويتم انتخاب القضاة الاتحاديين من جانب الجمعية الفيدرالية لمدة (٦) سنوات(البديري،٢٠١٤،ص٨٦).

ويرى البحث أن النظام السياسي المتبع في سويسرا أسهم وبشكل واضح في تطور الأهمية الجيوبولتيكية للبلد، وارساء أسس الاستقرار، والتطور السياسي والاقتصادي، وهو من الأنظمة السياسية الفريدة في العالم في شكله وتطبيقه، إذ يأخذ في الحسبان الاختلافات القومية والدينية واللغوية بين فئات المجتمع السويسري، فهو نظام يقوم على مبدأ الحكم الذاتي، ومع ذلك هو نظام مرن ليس له شكل واحد، بل يعطي خصوصية المقاطعات الأولوية في تحديد الشكل السياسي المتبع والقابل للتطبيق، كونه لا يحصر السلطة بيد فئة أو جهة معينة، كذلك يعطي المجتمع السويسري فرصة كبيرة في اتخاذ القرارات التي تحدد مصلحته وليس مصلحة الحكومة، وهناك حدود واضحة في توزيع الصلاحيات بين المركز (الحكومة الفيدرالية) والمقاطعات والبلديات، ولا يسمح تجاوز أية جهة على صلاحيات الجهة الأخرى، مما أسهم ذلك في الاستقرار السياسي على الرغم من الاختلافات العديدة في الدولة، كما يعد هذا النظام من الأنظمة المحترمة من الحكومة والشعب والاحزاب المشاركة في العملية السياسية، ويطبق بسلاسة ومشاركة واسعة.

لذا يرى البحث أن على الجهات الرسمية العراقية (البرلمان والحكومة) الاطلاع على التجربة السياسية السويسرية الرائدة، في تجاوز التباينات القومية، والدينية، والعرقية، واللغوية بنجاح كبير، وتجاوز التحديات الطبيعية والاقتصادية، وارساء أسس الاستقرار والتطور السياسي والاقتصادي الكبيرين، وتحقيق وزن جيوبولتيكي كبير على مستوى قارة أوروبا والعالم، وأخذ ما هو نافع ومفيد منها في الواقع السياسي العراقي، ولاسيما في توزيع الصلاحيات، وامكانية تعديل الدستور، ومشاركة الشعب العراقي في ذلك، ومنح المحافظات العراقية صلاحيات واسعة في الجوانب الخدمية والأمنية والتشريعية بعيدًا عن إرساء أسس الطائفية، والمذهبية، والعرقية، واللغوية، وكذلك على الحكومة العراقية اقتباس التجربة السويسرية في سياستها الخارجية واتخاذها مبدأ الحياد، والابتعاد عن محاور الصراع الإقليمي والدولي، والتركيز على إعادة إعمار العراق. علماً ان بعض الدول الأوروبية المتقدمة كـ(السويد) ارسلت وفودا فنية متخصصة للاطلاع على التجربة السويسرية والإفادة منها.

**خصائص النظام السياسي السويسري:**

يتمتع النظام السياسي السويسري بخصائص عدة تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية وعلى النحو الآتي:

١- يعطي النظام السياسي الناخبين السويسريين فرصة التصويت في الاستفتاءات الفيدرالية بمعدل (٤) مرات في السنة، كما يصوتون على موضوعات محلية خاصة بالمقاطعات في يوم الاقتراع الفيدرالي.

٢- على المستوى التطبيقي يمكن للشعب السويسري (صاحب السيادة) أو كما يسمى بـ(الجسم الانتخابي) أن يقلب الموازين ،ويغير ما تقره الحكومة أو ما يصادق عليه البرلمان، فيحق للناخبين تجميع (٥٠) ألف توقيع على الأقل في مدة لا تتجاوز الـ(١٠٠) يوم لطرح استفتاء شعبي يدعو إلى تعديل القانون أو إبطاله.

٣- للناخبين سلطة تصل إلى إقرار تشريعات جديدة، ويكفي لذلك جمع (١٠٠) ألف توقيع لطرح مبادرة شعبية تهدف إلى تعديل الدستور أو إضافة مواد إليه.

٤- تتمتع جميع البلديات والبالغ عددها (٢٩٠٠) بلدية باستقلالية إدارية واسعة، وتقوم البلديات والمقاطعات على أسس غير طائفية أو مذهبية أو عرقية أو لغوية. (الدباغ،٢٠١١،ص٥٨٠-٥٨١)

٥- يعود نجاح النظام السياسي في سويسرا إلى طبيعة السويسريين المعتدلة، وإلى عدم وجود صراعات حادة بين الأحزاب السياسية التي تتقاسم مقاعد البرلمان.

٦- يعد النظام السياسي (المجلسي) سببًا في استقرار الأوضاع السياسية في سويسرا، وكذلك عدم نشوب أزمات سياسية، وعدم وجود حزب رئيس أو مهيمن.

٧- اعتماد الديمقراطية المباشرة في بعض المقاطعات السويسرية، وهو أسلوب متبع في الحياة السياسية السويسرية، أو هو نظام لممارسة الشعب السلطة.

٨- يخصص البرلمان جلسة أسبوعية ترد فيها الحكومة التنفيذية على الأسئلة الكتابية التي يتقدم بها أعضاء مجلس النواب والشيوخ(البديري،٢٠١٤،ص٨٧).

٩- يركز الدستور السويسري على أن الأصل في العملية السياسية هو صلاحية المقاطعات فهي صاحبة السيادة الأولية، وما استثنى من ذلك يذكره دستور الاتحاد على أنه داخل في صلاحيات الحكومة الفيدرالية.

١٠- تبدأ الديمقراطية السويسرية من القاعدة، أي من المقاطعات (الكانتونات) أو من البلديات (الكومونات)، إذ تتطلب بطبيعة الحال أن لا تتدخل حكومة الاتحاد في صلاحيات المقاطعات وفي شؤونها الداخلية إلا في حدود ما يقره الدستور الاتحادي، وبالعكس عدم تدخل المقاطعات (الكانتونات) في صلاحية الدولة الاتحادية.

**٣- سياسة نظام الحياد:**

بسبب موقعها الجغرافي الحبيس ، وصغر مساحتها، وقلة عدد سكانها، انتهجت سويسرا سياسة الحياد منذ مطلع القرن السابع عشر، بهدف الحفاظ على كيانها الداخلي، وكبح جماح الدول الاستعمارية ومنعها السيطرة على أراضيها، فقد وقفت سويسرا على الحياد في أثناء حرب الثلاثين عام (١٦١٨ – ١٦٤٨) التي عصفت بأوربا، واستطاعت أن تمنع القوات المتحاربة من عبور أراضيها، وتمكنت من إنشاء جيش مكون من (٣٦٠٠٠) مقاتل عام ١٦٤٧ لكي تدافع عن حيادها. على الرغم من احتلالها من قبل القوات الفرنسية عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت، إلا أنها استطاعت الحصول على الاعتراف بحيادها الدائم في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، أي بعد سقوط نابليون، وعودة الملكية إلى فرنسا، وإعادة ترتيب الخريطة السياسية الأوربية، وقد تم ضمان ذلك الحياد من الدول الموقعة على معاهدة باريس عام ١٨١٥ وهي: النمسا ،وفرنسا، وبريطانيا ،وبروسيا، وروسيا(الدباغ،٢٠١١،ص٥٨٠). وحال اندلاع الحرب العالمية الأولى، أعلنت سويسرا تمسكها بسياستها المحايدة، وأعلنت الدول المتحاربة احترام وقوفها على الحياد، وأدى توسع العمليات العسكرية التي شهدتها الحرب عام ١٩١٥ إلى تطويق سويسرا من الشمال والجنوب، وأصبح حيادها مهددًا بالاختراق من الدول المتحاربة، لكن ما أنقذها من الاحتلال المباشر هو اعتقاد الدول المتحاربة أن حيادها له أهمية استراتيجية توازي الأهمية العسكرية، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية أعلن المجلس الاتحادي السويسري التقيد بسياسة الحياد، وأكد رفضه منح رخص عبور القوات الأجنبية المتحاربة أو الأسلحة عبر الأراضي السويسرية(شاكر،٢٠١٧،ص٢٢١-٢٢٩).

ويتضح مما سبق أن صغر مساحة سويسرا، وقلة عدد سكانها، وعدم امتلاكها جيشًا قويًا، ووقوعها بين دول أوروبية قوية، فضلًا عن طبيعة المجتمع السويسري المستقلة والمسالمة بسبب الطبيعة الجغرافية، حتم عليها البقاء على سياسة الحياد؛ بغية المحافظة على استقلالها. كما أن مبدأ الحياد المطبق من الحكومات السويسرية المتعاقبة على الحكم منذ مطلع القرن السابع عشر أصبح نهجًا ثابتًا وأساسيًا في السياسة الخارجية لسويسرا، ومن الأمور التي أسهمت في استمرار حياد سويسرا هو احترام الدول الأوربية لها كون موقعها الجغرافي يعد حاجزًا بين دول كبرى مما أدى الى صعوبة التحرك العسكري عبر أراضيها، كذلك تضرر الإنتاج الاقتصادي للدولة التي تنوي الاعتداء عليها لما لها من تأثير جيوبولتيكي على الدول الأوروبية، فضلًا عن أهميتها بوصفها وسيطًا بين الدول.

**٤- احتضان سويسرا للمنظمات الدولية:**

أدت سويسرا دورًا رائدًا في إرساء أسس السلام في أوروبا والعالم عن طريق الأنشطة العديدة التي تقدمها ،وتشارك فيها ،وأسهمت هذه الأنشطة بشكل واضح وكبير في إعطاء الوزن الجيوبولتيكي المميز لها ومن هذه الأنشطة ما يأتي:

**أ- المساهمة في تأسيس المنظمات الدولية:**

أسست سويسرا اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ في جنيف، وأبرمت في العام التالي اتفاقية جنيف الأولى، كما وفرت ملجأ آمنًا للاجئين السياسيين من الدول الأخرى وملاذًا للراديكاليين والفوضويين، كما أصبحت جنيف في عام ١٩١٩ مقرًا لعصبة الأمم المتحدة وعن طريقها أصدرت عام ١٩٤٩ معاهدة جنيف الدولية لحماية المدنيين في أثناء الحرب، وتعد مدينة جنيف السويسرية مهدا لحركة الهلال الأحمر (شاكر،٢٠١٧،ص٢٢٠) .

**ب- الانتماء إلى المنظمات الدولية:**

تنتمي سويسرا إلى عدد من المنظمات الدولية مثل: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومجلس أوروبا، والأمم المتحدة، والرصد الأوروبي الجنوبي، ومنظمة التجارة الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالة الفضاء الأوروبية، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

**جـ- استضافة وكالات الأمم المتحدة:**

تستضيف سويسرا عددا من وكالات الأمم المتحدة مثل: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها العشرات من المنظمات الدولية، كما يعقد في مدينة دافوس السويسرية الاجتماعات السنوية للمنتدى

الاقتصادي العالمي الذي يجمع أكبر رجال الأعمال والسياسة الدولية من سويسرا والدول الأجنبية.

**د- استضافة الاتحادات والمنظمات الرياضية:**

تحتضن سويسرا عددا من الاتحادات والمنظمات الرياضية مثل: الاتحاد الدولي لكرة السلة في جنيف، الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في نيون، الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد هوكي الجليد الدولي في زيورخ، والاتحاد الدولي للدراجات في مدينة أيفل، واللجنة الأولمبية الدولية في لوزان.

**هـ- احتضان المفاوضات الدولية:**

تحتضن سويسرا عددا من المفاوضات الدولية مثل: محادثات التوفيق بين القبارصة اليونانيين والأتراك التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة، والمفاوضات بين حكومة سريلانكا والمتمردين التاميل، ويظل عرض المساعي الحميدة من أهم أهداف السياسة الخارجية السويسرية، التي تشمل الحفاظ على المصالح الاقتصادية للفيدرالية، والترويج لحقوق الإنسان، والحكم الرشيد على المستوى الدولي ،وحماية الموارد البيئية والطبيعية.

**و- تقديم المساعدات التنموية:**

أما الجهود السويسرية في مجال تقديم المساعدات فتتمثل في مشاريع المساعدات التنموية التي تركز على الدول الأكثر فقرًا، وتقوم على مبدأ مساعدة الدول على مساعدة نفسها، وتنفق سويسرا أموالًا كبيرة في مجال المساعدات الإنسانية ولاسيما بعد حصول الكوارث الطبيعية مثل: الزلازل، إذ تتدخل هيئة المساعدات السويسرية في حالات الكوارث بفريق خبرائها المحنك، وتقدم المساعدات الطارئة التي تفتح الباب لمشاريع طويلة الأمد لإعادة إعمار المناطق المنكوبة، وهي مشاريع تتولى إدارتها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لوزارة الخارجية السويسرية(هانيماكي،٢٠١٥،ص٥٨-٥٩).

مما تقدم يبدو أن سويسرا تؤسس وتسهم وتشارك وتنتمي إلى المنظمات ذات البعد الإنساني الساعية إلى السلام والبناء والأعمار، ومساعدة الشعوب المنكوبة، ودعم حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساعي الحميدة، وبطبيعة الحال يتماشى هذا النهج مع السلوك السياسي للحكومة، وطبيعة المجتمع السويسري الساعي الى السلام، كما تنتمي سويسرا إلى معظم المنظمات الاقتصادية لما يعكسه ذلك من مردودات اقتصادية ايجابية على بلادها، وفي الوقت نفسه نجد أن سويسرا تبتعد عن التحالفات والتكتلات العسكرية والأمنية التي تنافي سلوكها السياسي، وبسبب حيادها وتمتعها بالاستقرار، أصبحت سويسرا مقرًا لعدد من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات والاتحادات الرياضية، وطبيعي كل هذه المشاركات تسهم

في تزايد الأهمية السياسية والاقتصادية لسويسرا، فضلًا عن الدور الكبير الذي تضيفه إلى وزنها الجيوبولتيكي.

**الاستنتاجات:**

١- لا يعد توافر مقومات قوة الدولة( الطبيعية والبشرية) الشيء الوحيد لرسم وزن الدولة الجيوبولتيكي كما هو متعارف عليه، فسويسرا تمكنت من تحقيق قوتها السياسية والاقتصادية من طبيعة نظامها السياسي القائم على الحكم الرشيد وكذلك علاقاتها الدولية المتوازنة، واعتمادها مبدأ الحياد.

٢- انعكست الظروف الطبيعية والبشرية على سلوك المواطن السويسري، فاستقرار الفرد السويسري في بادئ الأمر في السفوح الجبلية والوديان جعله يميل إلى الانعزال والعيش في هدوء، وتحدي ظروف البيئة القاسية جعله يميل إلى الحياد، وكذلك تعدد الأعراق واللغات والطوائف الدينية جعله يميل إلى التسامح والتعايش السلمي.

٣- تعد سويسرا من أكثر دول قارة أوروبا تطورًا واستقرارًا؛ لأن فيها أكبر شعور بالمواطنة، وترابط كبير بين سكانها على الرغم من اختلافهم من حيث: اللغة ،والدين ،والأصل؛ ولأن جميع السويسريين متساوون أمام القانون؛ لهذا استطاعوا أن يحققوا تماسكًا قويًا كدولة اتحادية نموذجية.

٤- اكتفت بما لديها وأجهدت نفسها باستثمار مواردها الضئيلة إلى أقصى حد ممكن، وكان هذا أحد أسرار نجاحها.

٥- على الرغم من أن جميع سكان سويسرا تعود جذورهم (أعراقهم)، ولغاتهم، وديانتهم إلى دول جوارها (ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا)، إلا أنهم متعصبون لوطنهم سويسرا، ويعد هذا أحد أسباب استقرارهم.

٦- تمتلك سويسرا مؤسسات سياسية متطورة، صممت على وفق متطلبات الشعب السويسري ومكوناته ، يراعى فيها الاختلافات القومية واللغوية والدينية، ويضمن الحقوق السياسية والاقتصادية للجميع، حيث يستند النظام السياسي في سويسرا إلى مبدأ اللامركزية في الحكم، ويعتمد مبدأ الحكم الذاتي أساسا لتشكيله.

٧- تعد التجربة السويسرية من التجارب الفريدة والرائعة في العالم والتي عالجت الصعوبات والتحديات الجيوبولتيكية الطبيعة، والاقتصادية ،والسياسية بنجاح كبير، بل أسهمت في رفع مكانة سويسرا في ميزان القوى الدولية؛ لذا على العراق الافادة من هذه التجربة الكبيرة في معالجة الإشكالات التي تواجه العمل السياسي، والحد من تأثير الطائفية السياسية في إعاقة العمل السياسي، والذي انعكس بشكل جلي على الواقع الاقتصادي والخدمي المتدهور.

**المصادر:**


١. أبو دولة، رهام غازي.(٢٢ مارس،٢٠١٨ ). بحث عن دولة سويسرا. تم الاسترداد من: http://mawdoo3.com

٢. البديري، عدي عبد مزهر.(٢٠١٤). اللامركزية السياسية في النظام السويسري. مجلة دراسات سياسية . بيت الحكمة،٧٨ – ٩٣

٣. بهلول، نسيم .(٢٠١٥). عن الجيوستراتيجية. ط١.الجزائر: ابن النديم.

٤. توفيق، محمود .(٢٠١١). الدولة في عالم بلا حدود دراسة في الجغرافية السياسية. ط١.القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

٥. جاد الرب، حسام الدين .(٢٠٠٨). الجغرافية السياسية. ط١.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٦. جودة، حسين جودة.(٢٠٠٣). جغرافية أوربا الإقليمية. ط٧.بيروت: دار النهضة.

٧. حسين، خليل .(٢٠٠٩). الجغرافية السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها. ط١.بيروت: دار المنهل اللبناني.

٨. حسين، عبد الرزاق عباس.(١٩٧٦). الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية.بغداد: مطبعة أسعد.

٩. خلف، معتز اسماعيل وصالح، خلف.(٢٠١٩). صنع السياسات العامة في نظام الجمعية الاتحادية في سويسرا. مجلة قضايا سياسية،١ – ١٤

١٠. الدباغ، زياد سمير زكي.(٢٠١١). دراسة في النظام السياسي السويسري. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية. جامعة الموصل،٥٦٧-٥٨٢

١١. الديب، محمد محمود إبراهيم.(٢٠٠٨). الجغرافية السياسية منظور معاصر. ط٦.القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

١٢. زهرة، محمد محمد، والعلماء ، جسام محمد سلطان.(٢٠٠١). المدخل إلى الجغرافية السياسية مع دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية لدولة الامارات العربية المتحدة . دبي: دار القلم.

١٣. سعودي، محمد عبد الغني.(٢٠٠٣). الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

١٤. شاكر، أحمد صبري .(٢٠١٧). موقف سويسرا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥. مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية،٢١٩-٢٤٩

١٥. الشواورة، علي سالم احميدان.(٢٠١٨). الجغرافية السياسية وتحالفاتها الدولية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا. ط١.عمان-الاردن: دار صفاء.

١٦. الصفار، فرح ضياء محمد.(٢٠٠٢). النظام السياسي للاتحاد السويسري. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

١٧. عبد السلام، محمد ويونس ،علي .(٢٠٢١). الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية. ط٢.مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع.

١٨. علي، آمنة محمد.(٢٠١١). النظم الفيدرالية في أوربا الاتحاد السويسري انموذجًا. مجلة دراسات سياسية. بيت الحكمة، ١٨-٤٧

١٩. عيسى، سعد صالح ومهدي، زينب جسام.(٢٠١٨). أثر صادرات التكنولوجيا المتقدمة في النمو الاقتصادي في سويسرا للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٦١-٢٧٤

٢٠. كربل، عبد الإله رزوقي، والسلطان، يوسف محمد، والخفاف،عبد علي حسن.(١٩٩٠). جغرافية أوربا والاتحاد السوفيتي.بغداد: مطابع التعليم العالي.

٢١. لواساني، محمود.(١٩٩١). سويسرا الحضارة الصامتة. ط١.بيروت: مؤسسة دار الريحاني.

٢٢. المومني، محمد أحمد عقلة.(٢٠٠٦). استراتيجيات سياسة القوة – مقومات الدولة في الجغرافية السياسية.الأردن: دار الكتاب الثقافي.

٢٣. هانيماكي ي. إ.(٢٠١٥). الأمم المتحدة مقدمة قصيرة جدًا، (ترجمة محمد فتحي خضر)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٢٤. الهيتي، صبري فارس.(٢٠٠٠). الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي. ط١. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

٢٥. الهيتي، صبري فارس.(٢٠١٣). دراسات في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك. ط١.عمان – الاردن: مؤسسة الوراق.